يقتضي النسبة لذاته فالكيف وان اقتضاها فبالنسبة اما الى الاجزاء بعضها الى بعض
وهو الوضع او المجموع الى امر خارج وهو ان كان عرضا قائما بغيره فان بتي او فان ينفعل
بانفعاله فالملك او لا فالمتى والاين وانما نسبة فالمضاف واما الكيف والنسبة اليه اما
ان يحصل منه غيره بان يفعل او يحصل هو من غيره بان ينفعل وان كان جوهرا فهو الكم شيئا
النسبة له واليه الا العارض فيقول الى النسبة الى العرض ويندرج فيها كذا هنا
ثم اعتراضه بان التقسيم من التردد بين النافية والتعيينات الغير الكلية
زمة وبانه ان عول على الاستقراء كان هذا التقسيم ضايعا ولزمه الرجوع
الى الاستقراء من اول الامر لمكنه طرح مؤنة هذه المقدمات ثم اعتذر بانه انما اراد
الارشاد الى وجه ضبط يسهل الاستقراء وتقليل الانتشار كما يأمر قوله
وزعموا ان اجناس عالية عاشرتها الجوهر وينبغي ان يعلم ان لكل منها جنس وما
تحته اجناس وليس الموجود منقسما الى الجوهر والعرض بل العرض له اعراض وكل
النسبة للتسعيات وقيل اجناس الاعراض ثلاثة الكم والكيف والنسبة
وزاد بعضهم الحركة والجمهور على ان الاربعة من الملاحق وقيل على ان ينتقل بعض
الاربعة نش ذهب الجمهور من الحكماء الى ان الاجناس العالية للممكنات عشرة
هو الاعراض التسعة والجوهر ويسمونها المقولات العشر ومبنى ذلك
على ان كلا منها جنس تحته كل عرض عام وما تحته من الاقسام الاولية اجناس لا
انواع وان ليس الموجود جنسا للجوهر والعرض ولا العرض جنسا للاعراض
التسعة ولا النسبة للاقسام السبعة وبينوا ما يحتاج من ذلك الى البيان
فان المعنى من الجوهر ذات الشيء وحقيقته فيكون ذاتيا لحقيقته والعرض فانه
معناه ما يعرض في الموضوع وعرض الشيء للشيء وانما يكون بعد تحقق
حقيقته فلا يكون ذاتيا لما تحته من الافراد وان جاز ان يكون ذاتيا لبعضها
الخصوص كما انا نشخص بخصوص الذات ضد الحيوانات ولا النسبة للنسبيات
السبع فانهم يعنون بها ما تكون النسبة بذواتها مطلقا كذا فيجاوزها
نسبة متكررة مثبتانية الكلام مع النسبة وبان الموجود لو كان ذاتيا

قيل

١٤٦

لهما لما كان مقولا بالتشكيك وبما امكن ان يعقل شيء مع الجواهر والاعراض
مع الشك في وجوده وبما امتناع اتصافه بالوجود الا بسبب كجوبلبته الانسان
ولونية السواد وتعريفها بالموجود في موضوع رسم باللازم لا مر ومع ذلك
فليس اللازم هو الوجود حتى يكون كل جوهر فكل موجود البتة لكان معناه
انه ماهية اذا وجدت لم تكن في موضوع وهذا المعنى هو اللازم وهذا مع ما فيه من
ضعف مقدمات اثبات جنسية الجوهر وبعد جنسية العرض لا يفيد تمام
المطلوب لجواز ان يكون للكل او لبعض منها ذاتي مشترك هو الجنس وكذا معلوم
سوى الاستقراء او قد ذهب بعضهم الى ان اجناس الاعراض ثلاثة الكم
والكيف والنسبة لانه ان قبل القسمة لذاته فالكم والا فان اقتضى النسبة
النسبة لذاته فالنسبة والا فالكيف وزاد بعضهم قسما رابعا هو الحركة
وقال العرض ان لم يتصور ثباته لذاته فالحركة واحترز بقيد لذاته عن الزمان فانه لا
يتصور ثباته بسبب انه مقدار الحركة وان تصور ثباته فالنسبة او الكم او الكيف
على ما مر ثم الجمهور على ان الحركة من الكم في مقولة الكيف وقيل من
مقولة ان ينفعل لكونها عبارة عن التغير المتدرج وعليه الامام الرازي واما
الحركة في الكم او الكيف او الوضع فظاهرها انها تنتقض في الكم او الكيف او
الوضع فيقتضي كونها منتقضة اقل وكذا الاكثر وان سلم ففي بيان ذلك تكلف تنر
اجناس الاعراض بحكم الاستقراء تسعة الكم والكيف والاين والمتى والوضع
والملك والاضافة وان يفعل وان ينفعل وعولوا في ذلك على الاستقراء واعترفوا
بانه لا يمكن اثبات كونها اجناسا عالية اقل او اكثر وان كان في بيان ذلك تكلف
كما لا يخلو عن ضعف ورداءة واذا كان هذا كلام ابن سينا فكلام غيرهم في
المواقف ان ان ينفعل له انه يشكل بان الحركة موجودة ربما يدعى كونها من
مشوشة وان ينفعل اعتبارية ومن ههنا ذهب البعض الى ان الحركة خارجة عن
المقولات قوله واما مثل الوحدة والنقطة فقيل عدميات كالجهل والعمى
وقيل هي الكيف وقيل فانما ان لم يثبت جنسيتها والحصر لما هو د

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)